في وداع الوحش المقدّس

بسمة النسور

طقوس جنائزية مهيبة، مثيرة للزهو، ظلت، بحسب القوانين الفرنسية، محصورة بالقادة العسكريين، ومدنيين كان لديهم ماضٍ مقاوم، أو حازَين رتبةً عالية في جوقة الشرف. غير أن الممثل الراحل، جان بول بلموندو، كسر ذلك التقليد الصارم بوفاته قبل أيام، فشهد العالم منبهراً مراسيم جنازته الرسمية التي بُثّت على الهواء مباشرة. حظي بلموندو بهذا الشرف اعترافاً من الدولة بالدور الإنساني الجمالي الإبداعي الذي أدّاه طوال حياته المهنية التي توقفت سنة 2001 إثر إصابته بجلطةٍ دماغيةٍ، عطّلت قدرات النطق لديه، ما أوقفه كلياً عن العمل. إلا أن الوحش المقدّس، أيقونة السينما الفرنسية، ظل محبوب الفرنسيين. وعلى الرغم من محاذير كورونا وتعليمات التباعد الاجتماعي، جرت المراسم العسكرية في ساحة الشرف بمجمع ليزانفاليد، بحضور أعداد غفيرة من الفرنسيين، في مقدّمتهم أشهر فناني فرنسا ومثقفيها. إضافة إلى رئيس الجمهورية وزوجته، وقد وصف الممثل الراحل بالكنز الوطني.

ودّعت فرنسا جان بلموندو بالموسيقى الكلاسيكية والتصفيق الحاد من محبّيه الكثر الذين وقفوا تقديراً وإجلالاً لسيرة حياته الحافلة بالعطاء، والإنجاز والمجد والشهرة. وعلى سبيل الاستثناء، وبسبب شعبيته الواسعة، سمحت السلطات الرسمية، بموافقة العائلة، بفتح أبواب المجمع، حيث النعش المسجّى، ساعة ونصف ساعة، بعد انتهاء المراسم أمام من يرغب من الفرنسيين في وداع ممثلهم الوسيم المحبوب الذي حاز جوائز عالية عديدة مهمة، وبعدّ، بالإضافة إلى آلان ديلون، زميله وصديق عمره، من صنّاع السينما الفرنسية الذين نجحوا في تقديمها إلى العالم، فكرّسوا أنفسهم نجوماً كباراً، ينافسون نجوم هوليوود الأكثر شهرة.

وفي مشهد بالغ التأثير، ظهر ديلون، مستنداً إلى عصاه، مشاركاً في جنازة رفيقه، قائلاً: «نحن في السن ذاته. لن يمرّ كثير من الوقت، قبل أن ألحق به. نحن رفيقان. لا يمكنك التحدّث عن أحدنا من دون الآخر. كان بلموندو أقل وسامة من آلان ديلون، معشوق نساء الأرض آنذاك، غير أنه تمتع بتلك الكاريزما الساحرة والموهبة الفذّة والحضور الطاغي، وتنوع نشاطه بين المسرح والسينما. أدّى أدوار البطولة في حوالى 80 فيلماً، كثير منها مهمة، مثل «الحترف» و«ملائكة الخطيئة» و«المهمش» و«الدماغ» و«الطبول البعيدة»، وغيرها من أفلام كثيرة عُدّت علامات فارقة في تاريخ السينما الفرنسية والعالمية.

لتنشئة بلموندو في بيت فني الأثر الكبير في تكوينه المعرفي والثقافي والفني، إذ كانت والدته تشكيلية، ووالده نحاتاً، وكذا دراسته في المعهد الوطني للفنون الدرامية في باريس. وقد صرف النظر، في وقت مبكّر، عن ميوله الرياضية واحترافه الملاكمة في مرحلة الشباب. واستفاد من خبراته الرياضية في أفلام الحركة التي قدّمها. وكان يصرّ على أداء المشاهد الخطرة، من دون الاستعانة بدوبلير. لم تكن حياة بلموندو سهلة، تخللتها صعاب وتحدّيات. وعاش مأساة رحيل ابنته احتراقاً. ولم تخلُ حياته المثيرة من زيجات متكرّرة وعلاقات عاطفية كثيرة مع نجمات سينمائيات شهيرات. ظل، على الرغم من النجاح الكبير، محتفظاً بالبساطة والتواضع والعمق. ويشهد نجوم كثر أنه قدّم لهم يد المساعدة، وأخذ بأيديهم في بداياتهم الفنية، ما يؤشّر على طيبة قلبه، وثقته الشديدة بنفسه، وحبّه الآخرين، محتفلاً بمنجزهم. من هنا، استحق بلموندو قطف ثمار تعب سنين، في التكريم الكبير من الجوائز الكبرى والأوسمة الرفيعة، ومحبة الجمهور في حياته في مناسبات عديدة.

تعكس كل تلك المظاهر بشكل جليّ حضارة وثقافة عريقة تقدّر المعرفة والفن والجمال، وتضعها في مقدمة أولوياتها. تعب جان بول بلموندو كثيراً، قبل أن يرحل عن عالمنا، مخلّفاً إرثاً فنياً عظيماً. لا بد للأجيال الشابّة من الوقوف عليه، كي يدركوا فداحة أن يلفظ الجمال أنفاسه الأخيرة.

الغاز لتعويم الأسد وحكومته اللبنانية

سميرة المسالمة

يسعى الرئيس السوري، بشار الأسد، إلى إعادة تقديم نفسه للمجتمع الدولي فاعلاً أساسيا في تحقيق الاستقرار في منطقة هزّ أركانها خلال حرب السنوات العشر الماضية التي خاضها ضد معارضيه، وغيّر خلال ذلك من مفاهيم العلاقات بين دول الجوار جميعها، بما فيها العلاقة مع دولة الاحتلال الإسرائيلي التي تطوّر دورها خلال مراحل الصراع السوري، من عامل زعزعة في المنطقة إلى دور محوري يحدّد مسارات التغيير السياسي والاقتصادي والعسكري، وتُشرف مباشرة، أو عبر وكلائها، على توقيع التسويات وانتهاء صلاحياتها، أو تجديد مفاعيلها بما يضمن لها حدوا آمنة، ويحقّق انفتاحها المدروس على كامل المنطقة العربية من دون اعتراضات شعبية.

ويدخل ضمن عملية عودة النظام السوري إلى العمل خارج حدود مناطق سيطرته السورية، منحه فرصة إعادة إحياء دوره في لبنان، من خلال موافقة دولية ضمنية، سعت لها فرنسا بوساطة إيرانية وموافقة أميركية وإسرائيلية وأوروبية، ما يهيئ المنطقة برمّتها إلى رسم خريطة جديدة لعلاقاتها مع سورية تتجاوز قانون العقوبات الأميركي «قيصر»، وتقفز نحو تطبيع هادئ مع إسرائيل، بدءاً من تغيير دور حزب الله في لبنان من مقاوم إلى مقاول، عبر تليزمه الحكومة الجديدة التي يرتبط غالبية وزرائها بدمشق أكثر من ارتباطهم ببيروت.

ولقد استفاد النظام من خطوته الاستباقية بتحذيره، بداية الثورة في 2011، من مدى تأثير التغيير الذي تسعى له الثورات العربية على إسرائيل، وضمان استمرار استقرارها، وفي سورية على وجه الأهمية، نظراً إلى تداخل الحدود معها، فكان إعلان إسرائيل موقفها بالنأي بالنفس عما يحدث في جوارها أحد مكتسباته الأولية، ومنحت النظام الوقت اللازم لصنع صورة لبديله المحتمل في سورية، وهو الإسلام الراديكالي الذي أطلق زعماءه من سجونه، ليجعل خيارها محصوراً به، ومسؤوليتها تجاه حمايته من حليفتها الولايات المتحدة تكبر يوماً بعد يوم، وصولاً إلى السماح له بخرق تسوية الجنوب التي عقدت عام 2018، وكانت إسرائيل أحد داعميها في درعا، إلى جوار حليفها الأميركي وراعي الاتفاقية الروسي.

ولعل تزامن الحديث عن صفقة توريد الغاز المصري «ذي المنشأ الإسرائيلي» إلى لبنان، عبر الأردن من سورية، مع إرادة النظام في انتزاع درعا وإلحاقها بمناطق نفوذه عبر عملية عسكرية شرسة استمرّت نحو سبعين يوماً، لم يكن الهدف منها فقط ضمان المنطقة الجغرافية التي يمتد عبرها خط الغاز، لأن ذلك كان يمكن أن توفره له الشرطة الروسية المخوّلة بحفظ الأمن في مساحات حوران التي تقع ضمن حدود التسوية، وإنما أراد من الحملة، في الوقت نفسه، ضمان عملية تهجير جديدة لغير القابلين للاندماج في مجتمع النظام التجانسي، ما يعيق لاحقاً دخول المنتفعين من تجّاره ومواليه وتوفير بيئة حاضنة لهم ولاستثماراتهم.

لقد أجهض النسيج المجتمعي المتضامن الموجود في درعا خطة النظام في استكمال الانقلاب إلى التراجع، خصوصا في ظل تصريح مستشار للرئيس سعيّد ألقتا تلفزة أجنبية، أن الأخير وجّه نحو تعليق العمل بدستور 2014، وتغيير النظام السياسي إلى نظام رئاسوي، ما جعل أحزاباً عديدة ناصرته يوم 25 يوليو تعلن أنها باتت أكثر يقيناً من أن الأمر لا يعدو أن يكون «انقلابا مقنّعا». كما أن مطالبة الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل، نور الدين الطبوبي، يوم السبت الفارط، سعيّد باحترام الدستور والبحث عن حلول تحت سقفه، والتوجه إلى انتخابات تشريعية مبكرة، عدّت تحولا جذريا، وهو الذي كان أول من ساند إجراءات سعيّد الذي خصّه باستقبال مباشرة إثر الانقلاب.

يدرك محيط سعيد أن المناخ يتغير، والمزاج الشعبي يحتقن أكثر فأكثر، فالحال أن المنجز يعد بشهرين لا زال ضئيلا، فحملة الفساد على الرغم من أهمية الرؤوس التي طاولتها لم تتجرأ بعد على الحيتان الكبيرة، ولم تشمل المؤسسات الحكومية التي أصبحت قلاعا حصينة تتحطم على صخرها أي محاولة للاقتراب، كما لم تخلّ هذه الحملة من تجاوزات أخلاقية وأمنية، وقد طاولت مخازن خضروات وحديد وغيرها بشبهة الاحتكار التي لم تكن دوما شفافة أو دقيقة، يضاف إلى ذلك أن الأسعار شهدت ارتفاعا جنونيا، مقارنة بالمدة التي سبقت تاريخ 25 يوليو، العامة للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات، الأسبوع الفارط، في فيينا. وقد فتح رفض أيّ من أشكال الحوار الداخلي بين مختلف الفرقاء التونسيين باب التدخلات الخارجية، ولكن علينا أن نتذكّر أن الرئيس سعيّد ذاته كان أول من استقبل بعد أيام قليلة وفودا خارجية، قدمت من السعودية ومصر والبحرين والإمارات، عبّرت عن مساندة بلادهم المطلقة إجراءاته الاستثنائية.

غياب الانسجام في موقف أنصار سعيد الذين خوّنوا كلّ من أثنى على تلك الإشارات التي بعث بها الوفدان الأوروبي والأميركي، والحاثة على استئناف المسار الديمقراطي، دفع عديدين ممن دعموا الانقلاب إلى التراجع، خصوصا في ظل تصريح مستشار للرئيس سعيّد ألقتا تلفزة أجنبية، أن الأخير وجّه نحو تعليق العمل بدستور 2014، وتغيير النظام السياسي إلى نظام رئاسوي، ما جعل أحزاباً عديدة ناصرته يوم 25 يوليو تعلن أنها باتت أكثر يقيناً من أن الأمر لا يعدو أن يكون «انقلابا مقنّعا». كما أن مطالبة الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل، نور الدين الطبوبي، يوم السبت الفارط، سعيّد باحترام الدستور والبحث عن حلول تحت سقفه، والتوجه إلى انتخابات تشريعية مبكرة، عدّت تحولا جذريا، وهو الذي كان أول من ساند إجراءات سعيّد الذي خصّه باستقبال مباشرة إثر الانقلاب.

يدرك محيط سعيد أن المناخ يتغير، والمزاج الشعبي يحتقن أكثر فأكثر، فالحال أن المنجز يعد بشهرين لا زال ضئيلا، فحملة الفساد على الرغم من أهمية الرؤوس التي طاولتها لم تتجرأ بعد على الحيتان الكبيرة، ولم تشمل المؤسسات الحكومية التي أصبحت قلاعا حصينة تتحطم على صخرها أي محاولة للاقتراب، كما لم تخلّ هذه الحملة من تجاوزات أخلاقية وأمنية، وقد طاولت مخازن خضروات وحديد وغيرها بشبهة الاحتكار التي لم تكن دوما شفافة أو دقيقة، يضاف إلى ذلك أن الأسعار شهدت ارتفاعا جنونيا، مقارنة بالمدة التي سبقت تاريخ 25 يوليو، فقد كانت استجابة التجار إلى دعوات بتخفيض الأسعار محدودة، بل عبّر بعض منهم عن امتعاضه، وهم من اكتووا بنار الركود الذي ضربهم في الصميم في سنتي الجائحة. .. ويحدث ذلك كله مع تزايد الاعتداءات على الحريات، وانتهاك عديد من الحقوق الفردية والجماعية. وتبدو الحصيلة هزيلة، خصوصا في ظل إدارة تواصلية وإعلامية كارثية للإجراءات التي بدأ فيها الرئيس متعالياً على الجميع، لا يحتاج إلى شريك، ولو كان مؤيدا له. أجبرت ردود الأفعال تلك الرئيس على تصحيح الموقف، حينما اضطرّ إلى التراجع جزئيا في العاصمة تونس، ساعات قليلة، بعد انتشار مواطن حرقا أمام مبنى وزارة الداخلية، صرح قيس سعيّد أنه لن يتأخر طويلا في تعيين رئيس الحكومة، وأن الدساتير قابلة للتعديل، في إشارة إلى مخاوف بعضهم من تعليق الدستور، والتوجه نحو صياغة دستور جديد، تتعهد بها لجنة من خبراء القانون الدستوري المقرّبين منه، حسب تصريحات بعض منهم، وتأكيدات مستشاره وليد الحجام.

يدرك الرئيس أن الضغوط الداخلية والخارجية تسارعت وتكثفت، وهو اللاعب الوحيد الذي غدا يلعب في الوقت البديل، ولم يسجل أهدافه، بل يخشى أن تُسجّل في مرماه أهداف قاتلة.

(أكاديمي ووزير تونسي سابق)

> لم يسجل قيس سعيد أهدافه، بل يخشى أن تُسجّل في مرماه أهداف قاتلة

كاريكاتير **عماد حجاج**

رابحون وخاسرون في عملية جلبوع

داود كتّاب

صنع الأسرى الفلسطينيون الستة، الذين تمكّنوا من الفرار من سجن جلبوع الإسرائيلي، في عملية بطولية، وإن أعاد الاحتلال اعتقال أربعة منهم، تاريخاً فلسطينياً سيبقى في ذاكرة شعبهم طويلاً. لكن النظرة السياسية التحليلية لا بد أن تتعامل مع القضية من منطلق الربح والخسارة. وفي ما يأتي محاولة لذلك:

الرابحون: أهم الرابحين هم باقي الأسرى، الذين أشعلت عملية الفرار في أذانهم وعقولهم الأمل بالحرية، بعد أن وصل بهم وبالشعب الفلسطيني اليأس إلى مراحل متدنية. روح المقاومة، بخطوطٍ من يعتقد أن المقاومة محصورة في العمل العسكري، فعملية الفرار توضح كيف يمكن أشخاصاً وضعوا لأنفسهم هدفاً صعباً جداً، ثم قاموا، بأدوات بسيطة وبروح الابتكار والتخطيط والتنفيذ، بعملية هروب من أكثر السجون الإسرائيلية تحصناً. يمكن أن تطبق آلية الابتكار والتخطيط والتنفيذ نفسها على مجموعة من الأفكار والمشاريع المقاومة للاحتلال، التي ستزيد من فرص تكلفة باهظة للاستمرار في قمع الشعب الفلسطيني. حركة فتح: تقول وسائل الإعلام إن القائد في كتائب شهداء الأقصى التابعة لحركة فتح، زكريا الزبيدي، انتقل إلى الغربة التي جرى من خلالها الهروب يوماً واحداً قبل العملية، ما هو غير معروف، دوره قبل ذلك، والدور الذي لعبه في التخطيط لما بعد الخروج، لكن وجود أبن حركة فتح مع رفاق من حركة الجهاد الإسلامي، وكلهم من مدينة جنين المقاومة، لعب دوراً كبيراً في رفع شعبية حركة فتح، وأجبر قادتها، ومنهم الرئيس أبو مازن ورئيس الوزراء محمد اشتية واللجنة المركزية والمجلس الثوري والشطرفي في جنين، على الانضمام الى الدعم الشعبي منقطع النظير للأسرى الابطال، وساعد ذلك على تجميد الانحدار المدوّي للحركة. وبذلك قدّم الأبطال جائزة كبيرة لـ«فتح» بوجود الزبيدي معهم، وعزّز التعاون التاريخي بين الحركتين، ما سيكون له أثر كبير في عمليات المصالحة بين فتح وحركة حماس. ورفعت العملية لستة مناضلين من جنين معنويات المحافظة ومخيمها، وهي التي لعبت دوراً قيادياً أخيراً في مجال المقاومة العسكرية، وقد رفع إعلان مخيم جنين، والمقاتلين في المحافظة، استعدادهم لاحتضان الأسرى الأبطال والدفاع عنهم من معنويات جنين الصمود.

أما الخاسرون، فأبرزهم إسرائيل ونظريتها الأمنية التي كان الكل يعتبرها غير قابلة للقهر. حطم الأسرى الستة، بذكائهم وإبداعهم وجرأتهم، النظرية الأمنية الإسرائيلية، وأضاعوا عقوداً من بناء حائط الردع الذي دُمّر. ومن الخاسرين الرئيس الأميركي، بايدن، ورئيس الحكومة الإسرائيلية، نفتالي بينت، ذلك أنه على الرغم من وجود فرق لفظي بينهما بشأن الاستيطان والقنصلية في القدس وحلّ الدولتين، إلا أن كل المؤشرات والتصريحات أفادت بأن الطرفين اتفقا على تأجيل أي تحرك سياسي، والعمل على تحسين ظروف الحياة، وخصوصاً في المجال الاقتصادي. لقد أثبتت عملية جلبوع، التي جاءت بعد فشل المحاولة المصرية لتحرير عملية تبادل الأسرى مع حركة حماس، أن الابتعاد عن التحرك السياسي يزيد من الشعور باليأس، ويوفر بيئة مشجعة للمقاومة، بعيداً عن أوهام الحلول السياسية التي تأتي من خلال المفاوضات وحدها. وعلى الرغم من أن حركة فتح صُنّفت رابحة، وعلى الرغم من أن القيادة الفلسطينية، بما فيها الرئاسة، دعمت الأسرى دون أي تردّد، إلا أن العملية المرفيعة، دوره قبل بعد الخروج، لكن وجود أبن حركة فتح أوصلا بإلغاء الانتخابات، وأمروا بقمع المتظاهرين، وكانوا يحضّرون لاستمرار الهدوء الفلسطيني تجاوباً مع المطالب الأميركية والإسرائيلية.

لقد حقق ستة شبان فلسطينيين ما لم يحققه قادة وسياسيون منذ عقود، ومن الضروري الاستفادة من هذه التجربة الشجاعة، ليس بالضرورة بترتيب هروب آخر، ولكن الأهم ضرورة الخروج من الفكر السلبي واليأس، والقناعة بوجود الزبيدي معهم، وعزّز التعاون التاريخي بين الحركتين، ما سيكون له أثر كبير في عمليات المصالحة بين فتح وحركة حماس. ورفعت العملية لستة مناضلين من جنين معنويات المحافظة ومخيمها، وهي

عندما يتسع رفض إجراءات سعيّد

المهدي مبروك

غادر مفوض السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، جوزيف بوريل، تونس، تاركا تصريحاته في قصر قرطاج لتثير جدلا واسعا بين النخب السياسية، وقد أكد على ضرورة وضع حد للإجراءات الاستثنائية، وعلى استئناف تونس مسارها الديمقراطي وإعادة النشاط البرلماني، رابطا ضمنيا استمرار العلاقات السياسية المتميزة مع تطبيق هذه المقترحات التي ينتظر الأوروبيون تجسدها في الواقع قريبا.

لا شيء يوحي في ما نشرته رئاسة الجمهورية على حسابها في «فيسبوك» بأن هذا الكلام تم قوله فعلاً، أو حتى تم التطرق إليه في لقاء بوريل بالرئيس قيس سعيد، بل نشّرت الرئاسة مباشرة، في الصفحة نفسها، وبلغة متوترة، أن تونس ليست تلميذا يختبره المدرّسون ويسندون إليه أعدادا من أجل تجاوز امتحانه أو استيعاب الدروس التي تلقّاها. ولا شك في أن هذا الكلام ردة فعل تجاه الضغوط الخارجية التي تفاقمت، في الأيام الأخيرة، خصوصا بعد زيارة وفد الكونغرس الأميركي تونس أيضا، والتي تلتها أيضا تصريحات رئيس الوفد، النائب من الحزب الديمقراطي، كريس مورفي، أن لا شيء يفيد بأن الرئيس سعيد قد فهم الرسائل. وقد كتبت صحف أميركية أن ضغوطا ما يمارسها بعض الأعضاء من أجل قطع المساعدات الأميركية عن تونس. في المقابل، تورد المصادر نفسها سعي بعض هؤلاء إلى صياغة ما يشبه مخطّط مارشال لإنقاذ لبنان، خصوصا أن الوفد زار أيضا هذا البلد الذي يمرّ بظروف صعبة.

لا أحد يتمنّى لبلده أن يكون محلّ تدخّل قوى أجنبية أو ممارسة أي ضغوط عليه، خصوصا وأن هذه التدخلات لن تكون دوما لصالح البلد، ولكن علينا أيضا أن نتخلّى عن هذه المفاهيم الطوباوية للسيادة الوطنية إلى حد العبث والنفاق، وتدفع انتصار سعيد إلى تخوين غيرهم والمناداة بمحاكمتهم، على غرار دعوات أعقبت حضور وفد تونسي مصغر الجلسة الوقت نفسه، الخارجين منه، ليس لأنه يتمسّك بمواطنيه الذين قبلوا سابقاً شروط التجانس، ولكن لأن ذلك إحدى أدواته لحماية مجتمعه «المتجانس» من التفكّك أو الانهيار، وهذا ما يبرّر له توقيف مجموعة من المهنيين والتجار في حلب، تحت تهمة الهروب من الوطن، والتهرّب من مسؤولية تقاسم الجوع والعوز «والحياة القاسية التي تحتاج ثمنا قاسيا» دفاعا عن أنفسهم، ولا منية لهم في ذلك على النظام، كما سبق وأن أوردت ذلك مستشارته الإعلامية في 20 يوليو/تموز الماضي، خلال شرحها خطاب بشار الأسد بمناسبة استمراره في حكم سورية لولاية رابعة.

لقد وضعت الحرب والفساد ومنعكساتها السوريين واللبنانيين، وغيرهما من الجوار، في واقع خدمي بائس، يجعل من قبول الخدمة من أي يد تقدمها «صدبقة»، حتى ولو كانت تحمل مع النور سكّينا يمزّق جغرافيتها، ويهتك حقوق قضية الحرية في فلسطين وسورية ولبنان وفي كل مكان آخر. إنها الجريمة الحقيقية لما صنعته حرب النظام الطويلة على السوريين وحرب الدول على سورية وفيها.

(كاتبة سورية)

> يعتبر النظام في سورية التسويات أو حتى اتفاقيات مناطق خفض التصعيد مرحلية، لا تُلزمه باستمرار احترامها

عسكرياً، قبل أن تكسر عزيمته حالة الصمود الأسطوري لأهلها أمام حصاره الاقتصادي والعسكري، وتحت القصف الهمجي عليها، ومن ثم وضعه شروطا تعجيزية لوقف حملته العسكرية، في محاولة منه لدفع الناس إلى خيار التهجير، وترك بيوتهم ومصالحهم، وهو ما دفعه إلى نشر شائعات عن قبول الأردن وتركيا خمسين ألف راغب في مغادرة درعا، في عملية خداع غرضها توجّه الأهالي إلى الحافلات، ليُصار إلى نقلهم بشكل إجباري إلى حدود مناطق درع الفرات ونبع السلام، التابعتين للهيمنة التركية ضمن الأراضي السورية. كعادته التي عهدناها سابقاً، يعتبر النظام في سورية التسويات أو حتى اتفاقيات مناطق خفض التصعيد مرحلية، لا تُلزمه باستمرار احترامها. وهو اليوم أمام عقد خط الغاز قد يسارع، أكثر من أي وقت مضى، إلى إعادة محاولاته إخضاع كامل المناطق الخارجة عن سيطرته، ما يجعل من التسوية الحالية التي ترعاها من جديد روسيا في درعا مجرّد هدنة تمنحه الوقت للتفرّغ لمناطق أخرى، في إدلب مثلاً أو في مناطق قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، مراهناً على قبول الولايات المتحدة له من جديد في نادي داعمي استقرار ربيبتها إسرائيل، وتمرير تطبيعها الهادئ مع دول المنامة، عبر أنابيب غاز تضيء عتمة لبنان حزب الله بخط، وسورية الأسد من وصلة أخرى.

يحتاج تمرير مثل تلك المشاريع فعلياً إلى مجتمع متجانس، يعمل النظام على حمايته من الدخلاء عليه، ويعاقب، في هذا الشهر، وإن سبقه 33 قضوا نحبهم خلال العام الحالي في سجون النظام المصري ومعتقلاته، لأنهم لم يقرّوا بهذا النظام أو أخذوا بالشبهة أو عدم وجود دليل، بالإضافة إلى 1058 لقوا المصير نفسه في المعتقلات ومراكز الاحتجاز منذ 3 من يوليو/ تموز 2013 حتى نهاية ديسمبر/ كانون الأول الماضي، وفقاً لمنظمة «كوميتي فور جاستس».

نحن مجدداً أمام قتل غير مبرّر، وبسبب مباشر بالغ، انعدام الإنسانية فضلاً عن أن معتقلي الرأي على امتداد سجون مصر، وهي 78 سجناً (تم بناء 35 منها بعد ثورة 25 يناير 2011)، فيما عدد مسجوني الرأي نحو 65 ألفاً، منهم حوالي 37 ألف مسجون احتياطي لم توجه إليهم تهم بعد، ولم تصدر المحاكم أحكاماً عليهم، بالإضافة إلى نحو 382 مقر احتجاز في أقسام الشرطة ومراكزها في المحافظات، مع وجود سجون المعسكرات السرية. وعلى الرغم من ذلك كله، بلغ التكدّس من 160% في السجون و300% في مراكز الشرطة، ومنها أول المحلة الكبرى الذي قضى فيه وليد، وذلك وفق تقرير رسمي عن المجلس الأعلى لحقوق الإنسان الحكومي في تقرير عام 2016.

يصل الحال في الصيف ببعض المحتجزين المقاومين سلميّا للنظام ألا يجد أحدهم مساحةً ليجلس عليها، فضلاً عن أن يتحرّك أو ينام، فيبقى أكثر من مائة في غرفة لا تسع إلا ما دون العشرة منهم فحسب. وبالتالي يكون لكل منهم 30 سنتيمترًا فحسب ليجلس فيها إن استطاع، وربما اقتضى الأمر أن يُلازم جوار برميل نفايات، بالإضافة إلى عشرات الحشرات حوله والروائح المترتبة، أو أن تكون لديه خمس دقائق لبقضي حاجته ويستحم في دورة المياه الوحيدة المخصصة لهم. وبالتالي، يتنفس كثيرون من الأسرى لدى النظام المصري بصعوبة، ويبعملون ساعة التوقيف بالثانية (أستوب ووتش) في النهارات البالغ اشتداد الحرارة فيها، في محاولة لإبقاء كل منهم على حقه في الحياة، وإنْ على حساب الآخرين، فمنهم من لا تغنيه الدقائق القليلة، فيقرّر المجموع عليه غرامة داخلية قد تمنعه من دخول دورة المياه فترة ولو قليلة. أما الذين يخرجون في الموعد فإن عليهم الانتظار في نهاية الطابور مجدّدًا فلربما أسعدهم الحظ، ودخلوا دورة المياه مرة أخرى خلال اليوم نفسه والليلة نفسها.

تتجدّد الآلام والمتاعب على مدار الساعة على امتداد عمر، وعدد الذين يلقون الله نتيجة الإهمال الطبي يتزايد، خصوصا أن فيهم المرضى وكبار السن، وأيضًا الفتيات اللواتي يتعرّضن للاغتصاب، فيما مئات الآلاف من الأهالي حائرون خلف أبنائهم وأبنائهم وإخوانهم، واحيانًا بناتهم وأمهاتهم، يتمنّى بعضهم لو اختلى بأحد ذويه، ولو ثوان، فضلاً عن استطاعته احتضانه أو احتضانها، فيمنع النظام مجرّد الزيارة أحيانًا كثيرة، ويتعمّد أن تكون الزيارة من خلف سلك كبير من وراء آخر، إمعانًا في إذلال المعتقلين والسجناء وأهاليهم. ويضطر الجميع لانتظار سماع صوت حبيب مغيّب في أثناء توقف سيارة الترحيلات أو سيرها ببطء، وفي ذلك تروى قصص عجيبة، تجعل الدموع تنفطر من عيني كل إنسان.

أما الذين فارقوا الاعتقال، وخرجوا إلى الحياة العامة، فإن قليلين منهم يستطيعون شجاعة التعبير والمقدرة عليه، راويًا قصصًا لا تقل مأساوية عن موتٍ مؤقت للروح، تعدّده الفردية وإذنابه معه، حتى أن أحدهم، وهو كاتبٌ مقتدر ورئيس تحرير متمرّس، روى أنه أجبر على ارتداء ثياب منقبة، مع أنه ليبرالي، فأيقن أنه يتم إعداده للقتل، تحت زعم محاولته الفرار، فأضرب عن الطعام والشراب، على الرغم من أمراضه حتى أشرف على الهلاك، لولا أن رحمه أحد كبار الطغاة، فأقسم أنهم لا يريدون قتله بل تسليمه لأهله. وإذا كانت قد زالت لدى كثيرين محنة السجن والاعتقال وشهوره الطويلة، فإن الذكرى لن تزول من قلوبهم وعقولهم وأرواحهم ووجدانهم. وقد اشتكى كثيرون من الهواجس والكوابيس وصراخهم في الليل، وعدم مقدرتهم على مواجهة الناس، حتى بعد ارتداء كامل الملابس للخروج إليهم. أي أن نظام الجنرال في مصر يتعمّد إزهاق الأرواح، فإن لم يستطع بعمد، في سعي سريع، إلى قتل روح الحياة داخل أنفس المحتجزين لديه، حتى من دون قضية أو اتهام. وفي الصيف، يستغل حتى ارتفاع درجة الحرارة أملًا في التخلّص من أكبر قدر ممكن منهم.

(كاتب مصري)

امام سجن طرة (محمد الشاهد/فرانس برس)

> عدد مسجوني الرأي نحو 65 ألفاً، منهم 37 ألف مسجون احتياطي لم توجه إليهم تهم بعد

صيف السجون المصرية وجحيم انعدام الإنسانية

محمد ثابت

تتجاوز قصص مسجوني الرأي لدى النظام المصري ومعاناتهم، خصوصا مع فصل الصيف، ما يمكن للعقل تقبله، فضلًا عن استيعاب أن خلقًا يفعلون ببعضهم بعضًا مثل هذه الماسي التي يندى لها جبين البشرية، إن كان قد بقي للبشرية اليوم جبينٌ يستحي من ماسي الديكتاتوريات المعاصرة، وإلا كيف يمكن أن يعتقل النظام وليد صالح سعودي، أحد أعضاء حزب البناء والتنمية، الذراع السياسية للجماعة الإسلامية، في 4 من أغسطس/ آب الماضي، ثم يقرّ بأنه لا يريد من الرجل شيئًا، أي أنه غير مدان على ذمة أية قضية، أيًا ما كانت. ولكن لكي يفرج عنه ينبغي لضابط من جهاز الأمن الوطني أن يلتقي بالمعتقل سعودي لتأكيد القرار، وربما للتفتيش في أنحاء عقله وخلجات وجدانه وأبعاد روحه وحتى ضميره، فلعله معارضٌ مستتر، أو ربما يحلم أحلام يقظة بالنهار، أو يداوم على أن يرى منامات ورؤى وأحلامًا في الليل بزوال قساة القلوب والأكباد والأفهام؟ ولأن في مصر لا قيمة للإنسان الشريف المخلص، فقد لفظ الشهيد وليد سعودي أنفاسه في قسم أول المحلة الكبرى بمحافظة الغربية بعد إخلاء النيابة له، وسبب الوفاة المُباشر من أغرب ما يكون في بلاد لا ترى للإنسان وجودًا أو كرامة، إنه باختصار «حر الصيف»، فإن كان أُخلي سبيله بعد أسبوع واحد في 11 من أغسطس/ آب من اعتقاله، في سابقةٍ هي الأولى من نوعها، فقد استشهد في سابقة نادرة «مختنقًا» نتيجة التكدّس وسوء التهوية وارتفاع درجات الحرارة»، بحسب منظمة «نحن نسجل» الحقوقية المعنية.

لماذا اعتُقل وليد صالح سعودي من الأساس أسبوعا قضى فيه نحبه؟ لا أحد يعرف، أو حتى يزعم إنه سيعرف. ويكفي أن نعلم أنه الشهيد الثالث خلال 24 ساعة وقعت بين يومي الاثنين والثلاثاء 10، 11 الشهر الماضي (أغسطس/آب) فحسب، ولأسف الشديد لم يكن وليد الأخير في

www.alaraby.co.uk AlAraby.ar

حكومة لبنان: «الكمال لله»

معن البياري

أدّى رئيس الحكومة اللبنانية المكلف، نجيب ميقاتي، صلاة الجمعة، والتقطت له صور في المسجد، ثم انصرف إلى القصر الرئاسي، ليجري اللقاء المرتب مع رئيسي الجمهورية والنواب، ميشال عون ونبيه برّي، قبل إعلانه، هناك، أسماء وزراء حكومةٍ تعطل تشكيلها 13 شهرا (ليس رقما كتبيا إذن؟)، برئاسته. وكادت دمعة تطفر من عينيه، وهو يسرد، أمام الصحافيين وأمام نظّارته على الشاشات، عن أم لا تجد حليبا لطفلها، وولد لا يذهب إلى المدرسة، وأب لا يعثر على حبة دواء، وذلك في لبنان الراهن الذي صارت له حكومة جديدة، تشكّلت برئاسته، قال بشأنها إن «الكمال لله». والمؤكد أن اللبنانيين لم ينتظروا من أي حكومة تأتلف في بلدهم أن تتصف بالكمال، والراجح أنهم كانوا في شأن هذه المعلّقة بعد صلاة يوم الجمعة الماضي، متواضعين في طموحاتهم، ولا يطلبون من أي حكومة كانت، برئاسة ميقاتي أو غيره، أن تنهي حالهم البائس بفتشون عن أدوية في الصيدليات فلا يجدونها، ويصطفّون طوابير بمشقة فادحة أمام محطات الوقود لتعبئة سياراتهم، وتحمي مدّخراتهم ورواتبهم ومصارفهم من التآكل المتسارع أمام الغلاء، والنهب وذوبان الليرة، وغير ذلك من مطالب تتعلق بعيش عادي في دولة طبيعية، تتوفر على الحدود المعقولة في توفير التعليم الميسور والتطبب اللازم والقدرة على شراء الغذاء.

المشتهى أن تنجح حكومة ميقاتي في هذه «الاستحقاقات»، وقد ذاع أن مغادرة مريح خلافات الحصص والأنصبة والتابعيات في تركيبتها، بين الرئيس عون ومن هم في غير ضفته، ما تمت إلا بعد تيسير أميركي، قضى بأن ينتهي اللت والعجن المزمنين، ومراوغات اللقاءات الضجرة، ولو اقتضى الحال تنازلات من ميقاتي ومن يمثلهم. وشاع أن مطلبا مثل هذا ألح عليه الفرنسيون، وأن مكالمة هاتفية بين الرئيسين، الفرنسي ماكرون، والإيراني إبراهيم رئيسي، يسّرت آخر المشوار الـ14 لتجيب ميقاتي إلى عون من أجل الحكومة. ولا نظنّنا، نحن غير اللبنانيين، قادرين على تفكيك الغاز اللحظة الأخيرة التي قرأنا أن الرئيس عون أحرز في غضونها «ثلثا معطلا مبطنا». وأن له (وصهره رئيس التيار الوطني الحر، جبران باسيل) عشرة وزراء من الـ24 وزيرا في الحكومة. وتاليا، طالعنا خرائط حصص ميقاتي ونبيه برّي وعون من الوزراء، والبين بين، فاحتجنا إلى شيء من عقل أينشتاين لإسعافنا في فهم هذا كله، وفي الغضون، قرأنا أيضا، بشكل عارض، ما قد ينفع للتسرية عن النفس، أن فؤاد السنيورة عارض التشكيلة وأن وليد جنبلاط لم يكن مهتما بها (!).

أما وأن «الكمال لله» على ما ذكّرنا نجيب ميقاتي، وهذا حقيقي، وأن الحكومة لن تقوم بالم

صنعاء... النّيْل من عاصمة اليمنيين

بشرى المقطري

في الحروب، تواجه المدن جملة من التغييرات القسرية المفروضة من الأعلى، أو نتيجة حركة المجتمع، بحيث قد تطاول بنيتها، ووظيفتها، إذ ينتج عن سقوط الدولة المركزية ليس فقط تشظّي المجتمعات المحلية، وصعود هويات ما دون وطنية، وإنما تمسرح المدن، بحيث تصبح مجالا بلا ناظم، فبعد أن كانت الدولة المركزية تُخضعه لهويتها الوطنية، ترث سلطات الأمر الواقع هذا الفضاء، وتعيد إنشاء المدن على هويتها. في اليمن الذي يشهد حربا طاحنة منذ أكثر من سبع سنوات، أثرت الحرب على المدن بقدر تأثيرها على حيوات البشر، بما يتجاوز تدمير البنية التحتية والمنازل السكنية والمؤسسات إلى تدمير أعمق، يختلف وفقاً لتموضعها في معادلة الحرب، كمدن مواجهات بينية أو مركز الثقل السياسي للقوى المليشياوية والسياسية، أو كمناطق نزوح، بحيث استطاعت هذه القوى المحلية إضفاء صبغتها على المدن التي أخضعتها، وأثرت على مختلف مجالات الحياة فيها، بما في ذلك تدمير هياكلها التاريخية واستبدالها بهياكل جديدة.

لا تختلف التغيرات القسرية التي طاولت العاصمة صنعاء عن بقية المدن اليمنية الأخرى، إلا من حيث أنماطها، وطبيعة القوى السياسية المهيمنة، وما فرضته من تغيراتٍ اجتماعية وسياسية وعسكرية وديموغرافية ودينية على المدينة، بما في ذلك إزاحتها سياسياً، وما تبعها من حالة إفراغ متعدّد الأوجه، فضلاً عن زجّها في معادلة الصراع، بما يحمله ذلك من تبعات تتجاوز سوء الفهم إلى التصنيف. وفي هذا السياق، شكل سقوط صنعاء، في 21 سبتمبر/ أيلول 2014، حداً فاصلاً بين وظيفتها عاصمةً وواقعها الحالي، إذ يتجاوز إسقاط جماعة الحوثي العاصمة تأثيره الكارثي على السياق السياسي بأبعاده التدميرية في المشهد الوطني إلى التغيرات القسرية التي طاولت المدينة، حيث تعرّضت صنعاء سبع سنوات لتغيرات عديدة، فإضافة إلى الإزاحات البشرية التي ترتبت على حملات التهجير الدورية التي مارستها الجماعة على خصومها واستقدام وافدين جدد من معقلها الجغرافي، بما في ذلك حركة النزوح التلقائية من مناطق المواجهات إلى المدينة، استهدفت البنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والمؤسسية العاصمة؛ فبعد إزاحتها كل القوى السياسية، بما في ذلك حلفاؤها الأقربون، ممثلين بالرئيس السابق، علي عبدالله صالح، بسطت جماعة الحوثي سيطرتها على العاصمة، بحيث دمّرت المؤسسات الوطنية، وجرفت البيئة الحيوية لصنعاء عاصمة، فضلاً عن فرضها أشكال التصحير السياسي والثقافي، وأيضا هويتها الدينية على الفضاء الاجتماعي.

تمثل إزاحة صنعاء عن موقعها الوظيفي عاصمة سياسية أحد التغيرات التي طاولت المدينة، وأثرت على أوجه الحياة اليومية، بحيث يترادف تفكيك البنى السياسية المستقرّة مع التفكيك المؤسسي والوظيفي والاجتماعي والجمالي، فمن جهةٍ أثرت الهوية الدينية لجماعة الحوثي على مركزية صنعاء عاصمة، إذ إن احتكامها إلى تراتبيتها التنظيمية التي تركز السلطة السياسية والدينية في يد زعيم الجماعة، عبدالملك الحوثي، ومدينة صعدة، كمعقلها الجغرافي ومقر مرجعيتها الدينية، أدّى إلى نقل السلطة إلى مدينة صعدة، مقابل فقدان صنعاء مركزيتها عاصمة، وإنْ حرصت الجماعة على استثمار بقايا أشكال الدولة في صنعاء للسيطرة على الإيرادات، بما في ذلك تغيير تركيبتها الديموغرافية لأغراض سياسية. ومع أن سياسة الجماعة في إزاحةً صنعاء عاصمة سياسية تتقاطع مع تقاليد أسرة الأئمة التي حكمت شمال اليمن في فترات تاريخية سابقة، حيث أقامت في معاقلها الدينية التي تحولت إلى عاصمة، مقابل تهميش صنعاء، ثم أباحتها للنهب جائزة لحلفائها من قبائل الطوق، فإن استهداف صنعاء في الوقت الحالي يتخذ معنى أعمق ومتعدّد الوجوه، ولا يقتصر على تقويض مظاهر التحديث الذي مرّت به العاصمة وتحويلها إلى ساحة للنهب المنظّم، وإنما تدمير المؤسسات التاريخية وتفريغ صنعاء من كل مقوماتها عاصمة.

تتكشف الإزاحة السياسية لصنعاء عاصمةً بمظاهر أخرى موازية، تكمن في تفتيت المؤسسات الوطنية، ليس فقط نتيجة للكيانات البديلة التي أنشأتها الجماعة، والتي لا يقتصر ضررها على تعطيل المؤسسات، بل تدميرها المنهجي الوظيفة التاريخية لهذه المؤسسات. وواقع المؤسسة الرئاسية مثال للتفتيت المؤسسي والسياسي، إذ إن استبدال جماعة الحوثي هيكل السلطة التقليدي، ممثلاً بالمؤسسة الرئاسية، بإنشاء تكوينات سياسية طارئة تدعم انقلابها، أزاح مؤسسة الرئاسة مركزا لصنع القرار، إضافة إلى تشوّهات البديل السلطوي التي لا تقتصر على طبيعة المجلس السياسي الأعلى لجماعة الحوثي وتركيبته وطريقة تعيين أعضائه، وإن حاولت إضفاء تمثيل شكلي في السلطة من القوى المتحالفة معها، بل على مضامينه السياسية، وأدائه الذي يمثل إفراغا للسلطة، حتى بحدّها الأدنى للنماذج التقليدية لجماعات ما قبل الدولة. ومن جهة أخرى، ركّزت جماعة الحوثي سياستها نحو تفكيك المؤسسة الرئاسية، كونها مركز القرار السياسي ممثلاً برئيس الجمهورية، إذ إن إسقاط صنعاء لم يكن سوى إسقاط للمؤسسة الرئاسية ببعديها، السياسي والوظيفي، بما في ذلك رمزيتها في أذهان اليمنيين، وذلك بتجريف الوظيفة السياسية للقصر الرئاسي، رمزا لجمهورية يمنية رئاسية، ونقل سلطته إلى زعيم الجماعة. في المقابل، استهدفت الجماعة مؤسساتٍ لا تقل أهمية عن المؤسسة الرئاسية، وتأتي مؤسسة السلطة التنفيذية، ممثلةً برئاسة الوزراء، في مقدمتها، فإضافة إلى إفراغها من وظيفتها التنفيذية، بتهميش سلطة رئيس الوزراء، وتحويله هو والوزراء إلى مجرّد موظفين معينين من الجماعة، واستبعادهم من الإشراف على مؤسسات الدولة، إلى فرض اللجنة الثورية برئيسها وموظفيها المشرفين كسلطة عليا تدير المؤسسات، يوازي ذلك تدمير المؤسستين القضائية والأمنية، إضافة إلى استهداف مؤسّسات الدولة الذي يتعدّى تفتيتها إنشاء هياكل بديلة تعمل من داخلها، إلى نقل وظيفة الجهاز الإداري للدولة إلى مشرفي الجماعة. يضاف إلى ذلك موظفو الأجهزة التي أنشأتها الجماعة، بدلا من الجهاز الرسمي للدولة. هذا الانتقال الاعتسافي من سلطة المؤسسات الرئاسية والتنفيذية والقضائية الوطنية إلى هياكل مشوهة، ومنها إلى زعيم الجماعة، أي من صنعاء، برمزيتها السياسية التاريخية كعاصمة، إلى نموذج مدينة صعدة، أكمل في الأخير انتقال السلطة إلى الجامع، برمزيته الحاكمة، ممثلاً بزعيم الجماعة، وممثليه من أئمة الجوامع والخطباء.

نقل السلطة السياسية والمجتمعية إلى الجامع إحدى النتائج العميقة التي قوّضت مظاهر الحياة في صنعاء عاصمة لليمنيين، إذ نجحت جماعة الحوثي في مأسسة الجامع، وحوّلته في سيطرتها على صنعاء إلى سلطةٍ عليا لا يمكن تعيينها، تماماً كسلطة زعيم الجماعة الذي يوجه هياكل الجماعة في إدارة الدولة من خلف شاشة، إذ نتج عن ذلك تكريس سلطة دينية موجهة احتكرت المجال الديني، وصادرت الفضاء الاجتماعي، والذي اتخذ أشكالا عدة، من إغلاق المقاهي واستهداف حرية النساء وأعمالهن، وتنمية سياسة العزْل بين الجنسين في الجامعات، إلى استهداف الحريات الشخصية، ومن ثم تحوّل الجامع إلى رقيب اجتماعي وديني على المواطنين، فضلاً عن فرض الهوية الدينية للجماعة في المدرسة والجامع، أي استهداف القيم المجتمعية لصنعاء عاصمةً للتنوع. يوازي ذلك استهداف الجماعة هوية المجتمع الصنعاني، وذلك بتدمير آخر حلقاتها، ممثلاً بتجريم التقاليد الاجتماعية في احتفالات الأعراس في شوارع المدينة، والذي لا يستهدف فقط تحريم الغناء، بمنظومة تجريمها التي حدّدت وقت الغناء في القاعات، وحملة اعتقالات طاولت مطربين في مدينة صنعاء وغيرها، إلى تفريغ الشارع الصنعاني من تقاليده التاريخية كفضاء حر. ومع استهدافها الفنانين الشعبيين في صنعاء، فرضت المنشدين الدينيين، وهو ما يشكل سياسة موجهة، لا تستهدف تدمير أنماط الحياة اليومية في صنعاء فقط، وإنما استهداف الشارع الذي خضع هو الآخر لتحوّلات قسرية؛ بدأ من تطييفه إلى تحويله منصة دينية، ويتمظهر ذلك بالطقوس الشعائرية التي تقيمها الجماعة باحتفالاتها الدينية التي تفرضها على المدينة، بحيث تمتزج في الشارع قيم المجتمع الديني في القرون الوسطى، ليصبح الشارع فضاءً دينيا مغلقا، حيث يقود الاحتفالات الدينية الخطيب بحيث تنتهي الفعاليات في الجامع، فضلاً عن فرض جماعة الحوثي شعاراتها الدينية والطائفية على واجهات المباني وجدران المنازل، وإزاحة الجمالية التي كانت تميز مباني صنعاء وعمارتها.

إلى ذلك، يمثل تقويض صنعاء بوصفها مركزا للنشاط السياسي في اليمن الوجه الآخر للتدمير الذي تعرّضت له، وإن كان هذا إحدى نتائج القبضة الأمنية للجماعة، الدستور المؤقت، وهي مغالطاتٌ أشبه بقنبلة موقوتة تنفجر مع ميلاد كل حكومة جديدة من جهة، وتولد صراعاتٍ لا ترى أفقاً لنهايتها بين المركز والأطراف، وبين علاقة النظام الفيدرالي الهشّ والحكومة الفيدرالية الضعيفة، بحكم أن الدستور لا يعضد علاقة الأطراف بالمركز، وهذا ما يعكس أن أهم عنصرين لبناء أنظمة

> جرفت جماعة الحوثي البيئة الحيوية لصنعاء، فضلاً عن فرضها أشكال التصحير السياسي والثقافي، وأيضاً هويتها الدينية على الفضاء الاجتماعي
>
> النهب والتدمير اللذان تشهدهما صنعاء اليوم أقسى وأبشع من دورات الإخضاع والإحلال والتجريف والإباحة في تاريخها المعاصر

إلا أن مصادرتها الهامش السياسي الضئيل تتعدّى ممارسات سلطات الأمر الواقع في المدن اليمنية الأخرى؛ ففي مقابل احتكار الجماعة أشكال الفعل السياسي في صنعاء، من الجماهيري إلى السلطوي، فإنها أفرغت كل المؤسسات الرقابية والمجتمعية والسياسية والتشريعية من وظيفتها ودورها المجتمعي، فإضافة إلى تقويضها سلطة مجلس النواب - فرع صنعاء، كسلطة تشريعية، ونقلها السلطة داخل المجلس إلى أعضائها المعينين، ليضمن لها التحايل على خصومها وعلى مرجعياتهم الشرعية، وإن كان ذلك غير قانوني، فإن الجماعة حكمت صنعاء وفق حالة الطوارئ، وإنْ بدت غير معلنة، حيث ألغت كل مظاهر الحياة السياسية التي تتعدّى قمع المعارضين السياسيين وحملات اعتقالهم إلى تجريد الأحزاب اليمنية من وظيفتها الرئيسية بالانخراط في العمل السياسي ومراقبة أداء السلطة، بل حرمتها من الحد الأدنى من التعبير، كإقامة فعالياتها، ومن ثم عطّلت الجماعة هذه الأحزاب، وأفرغت مقرّاتها من أي نشاط وفاعلية، بحيث انحصر الفعل السياسي للأحزاب في المناسبات الاجتماعية، كـ«مقايل القات» الأسبوعية وقاعات الأعراس، ليصبح الفضاء السياسي المتاح والوحيد في مدينة صنعاء.

أمام هذه الأشكال التدميرية المتعدّدة التي طاولت مدينة صنعاء، بدت الكيانات الاقتصادية الموازية التي أنشأتها جماعة الحوثي لا تعمل على تدمير الاقتصاد الرسمي للدولة فقط، بل حوّلت المدينة إلى عاصمة للسوق السوداء في اليمن، ومن ثم نجحت، في سيطرتها على صنعاء في إفراغها من كل مقوماتها كعاصمة، مقابل تكريسها في حربها ضد خصومها، حيث حوّلتها إلى منصّة لإطلاق الصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة على مدينة مأرب وغيرها من المدن اليمنية، وقتلها المدنيين، بحيث زجّت صنعاء في صراعها العبثي، وأدّت إلى إباحتها لغارات المتدخلين.

في الحياة اليومية لصنعاء، قوّضت جماعة الحوثي كل مظاهرها عاصمة للدولة المركزية، بما في ذلك محاولة فرض اللون الواحد على مجتمع متنوع، ومن ثم تجريدها من إرثها التاريخي عاصمة لليمنيين. وفي معادلة الحرب، تم إقحامها في صراع الفرقاء، وإنْ حملت تبعات كونها عاصمة الدولة المدمّرة، تتصارع الأطراف على السيطرة عليها، إلا أنها مثل معظم العواصم، تُحكم من خارجها، حيث يتم الزحف عليها لإسقاطها في دورات تاريخية متعاقبة، ما جعلها هدفا لأشكال النهب والتدمير، وإن بدا النهب والتدمير اللذان تشهدهما اليوم أقسى وأبشع من دورات الإخضاع والإحلال والتجريف والإباحة في تاريخها المعاصر.

(كاتبة يمنية)

أزمة دستورية أم فشل النظام في الصومال؟

الشافعي ابتدون

ما أن تُطوى صفحة أزمة سياسية في الصومال، حتى تُفتح أخرى أكثر تعقيداً من سابقاتها، فالصراعات السياسية والأمنية في هذا البلد الأفريقي العربي متكرّرة ومتجددة منذ عقود، بسبب هشاشة نظام الحكم من جهة، وغياب الأطر القانونية والتنظيمية في فصل الصلاحيات بين مهام كبار مسؤولي الدولة من جهة ثانية، وهو ما يشكّل التباساً وغموضاً في تفسير واجبات رئيس الجمهورية ورئيس حكومته. وقد ولدت التناقضات الدستورية هذه مع ميلاد الدستور الصومالي المؤقت الذي بدأت كتابته عام 2012، ولم يخرج إلى النور بعد، ما يُحدث جدلية دستورية وخلافات سياسية بين كبار رجال الدولة. ومع انتهاء فترة البرلمان الحالي في ديسمبر/كانون الأول الماضي، يشهد الصومال اليوم معضلة دستورية عميقة، تحولت إلى صراع صلاحيات بين الرئيس الصومالي محمد عبدالله فرماجو ورئيس الوزراء محمد حسين روبلي، والتي تهدّد عملية التحول الديمقراطي الأعرج أصلاً في البلاد، وتنسف منجزات بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الأمنية والتنموية في الصومال.

انفجر بركان الخلاف السياسي في مقديشو حالياً، عقب اختفاء ضابطة، تدعى إكرام تهليل، كانت تعمل في قسم الأمن السيبراني في المخابرات الصومالية، في يونيو/حزيران الماضي، وقيل إن حركة الشباب الإسلامية أعدمتها بعد اختطافها من العاصمة، حسب الرواية الرسمية، لكن الحركة تبرّأت من دمها لاحقاً، الأمر الذي أشعل فتيل النار بين الشارع الصومالي والحكومة الفيدرالية، ليقطع رئيس الحكومة، محمد حسن روبلي، صمته الطويل ثلاثة أشهر، ويمهل مدير جهاز المخابرات السابق، فهد ياسين، أربعة وعشرين ساعة لتقديم إفاداتٍ دقيقة، عن اختفاء الضابطة، وليعلن لاحقاً عن عزل مدير المخابرات، وتكليف خلفٍ له. لكن الرئيس الصومالي، محمد عبدالله فرماجو، عارض قرار رئيس حكومته، ووصفه بأنه مخالف الدستور. ثم لم ينته تراشق إصدار المراسيم والقرارات سريعاً، بل انتقلت أزمة تضارب الصلاحيات بين أقوى رجلين في الدولة إلى دائرة الأجهزة الأمنية، بعد أن أقال رئيس الوزراء وزير الأمن المقرّب من الرئيس فرماجو، ليعلن هو الآخر بطلان قرار رئيس الحكومة، ما يُنذر باستفحال الخلافات السياسية إلى صراع مسلح بين الأجهزة الأمنية، لحسم الصراع لصالح طرف على حساب الآخر، وهو سيناريو إن تحقق سيصبح كارثياً، ويهدّد تنظيم انتخابات نيابية ورئاسية في مقديشو.

اللافت أن رئيس الوزراء يتمسّك بصلاحياته الدستورية، بحجّة أن الرئيس فرماجو كلفه، في إبريل/نيسان الماضي، بتولي ملف الأمن والانتخابات، وأن البرلمان أعطاه السلطة، بعد أن صوت بأغلبية ساحقة إبّان إلغاء فترة التمديد عامين إضافيين، والتي قوبلت بمعارضة شديدة من الوسط السياسي والاجتماعي، بينما الرئيس يبرّر موقفه بأنه أوكل لرئيس الحكومة ملف أمن الانتخابات فقط، وأن نقاطاً دستورية تمنحه حق إصدار القرارات، والتي بموجبها تتضمن إعفاء كبار مسؤولي الدولة وتكليفهم، وهو ما يشير إلى أن الدستور المحلي هو عين عاصفة الأزمة الدستورية راهناً، على الرغم من أن القانونيين يرون أن مسؤوليات رئيس الدولة وصلاحياته تنقضي مع انتهاء فترته الدستورية، وقد انقضت هذه في فبراير/شباط الماضي، ما يعني أن رئيس الحكومة، محمد حسين روبلي، يحق له إعفاء كبار مسؤولي الدولة وتعيينهم. وتبدو هذه الجدلية آخذة في التصاعد، إذا لم يتنازل طرفٌ ما لمصلحة البلاد والعباد.

نقطة التأزم المعقدة التي تفاقم الجدل الدستوري انفجرت في توقيتٍ حرج للغاية، وبعد أن انتهت فترة البرلمان الذي كان عليه أن يحسم هذه الخلافات، مثلما حدث مع رئيس الوزراء السابق، حسن علي خيري، الذي طرده البرلمان في يونيو/حزيران عام 2020، كما أنها جاءت وسط إجراءاتٍ متواصلةٍ ليل نهار لتنظيم الانتخابات النيابية في البلاد، وهو ما يخشاه مراقبون من أن توقف هذه الأزمة الراهنة مسار عملية الاستحقاق الانتخابي، فضلاً عن تداعياتها الأمنية ومخاوف بروز انقسامات عريضة داخل المؤسسة العسكرية، خصوصا بعد تعيين رئيس الوزراء نائبا معارضا للرئيس فرماجو وزيرا للأمن الفيدرالي، وهو ما يمكن أن يصبّ دلواً من الزيت على نار الأزمة الدستورية في البلاد، ويؤجّج صراعاً مسلحاً في تنفيذ قرار هذا الرئيس أو ذاك، بينما يترقّب الشارع الصومالي انفراجة للمعضلة الحالية، ويمنّي النفس بإمكانية نجاح جهود رأب الصدع وإخماد حرائق الخلافات بين الرئيسين.

الواضح أن الأزمة الدستورية بين كبار الدولة ستبقى معضلة تحتاج إلى أن يتم تفكيكها نهائياً، من خلال معالجة المغالطات والتأويلات التي يشتمل عليها الحكم، المؤسسات والنظام الدستوري، يعانيان من ضعفٍ في بنيتهما المأسسية، فالمؤسسات الرسمية ينخر الفساد عظامها ويقتات أحشاءها ببطء، بينما الدستور يبقى ناقصاً غير مكتمل، إضافة إلى غياب المحكمة الدستورية التي انهارت مع النظام العسكري مطلع التسعينيات من القرن الماضي، ولم تنجح جهود إعادة تشغيلها، ما يفتح الباب لنظام صومالي يقبع في أتون الفشل السياسي والدستوري، لتجاوز مرحلة ما بعد انهيار الدولة، بل يعيد استنساخ تجربة فشل نظام الحكم التي أدخلته في متاهاتٍ سياسيةٍ وأمنيةٍ منذ عقود.

في النهاية، يبدو الأفق السياسي لنزع فتيل التوتر السياسي داخل البيت الحكومي الصومالي مشوشاً، بينما سياسة المواجهة الصفرية مع الآخر تتجدّد مع نهاية كل فترة حكم في البلاد، وتستنزف القدرات والجهود السياسية التي كان ينبغي تسخيرها لبناء مؤسساتٍ فاعلة غير فارغة المضمون. فبعد مرور ثلاثة عقود من فشل الدولة، يبدو أن الصومال لم يعد قادراً على النهوض وحده من قاع الأزمات، وما زال يحتاج إلى تدخل من جواره الإقليمي والدول العربية والبعثات الأممية والغربية، لفض نزاعاته المزمنة، حفاظاً على نظامٍ مقيم في الفشل، ولانتشاله من محاولاتٍ عودته إلى حمام الدم، بسبب عقمٍ في العقل الجمعي لقياداته، وذلك لإيجاد نظام سياسي مستمد من دستور غير قابل للتأويلات المفرطة، والتي تجعل الأقوى يفرض تفسيره نقاط الدستور على الآخرين، حتى وإن كانت مجرّد «خبط عشواء» يحرق نظام الدولة عن آخره.

(إعلامي صومالي)

> سياسة المواجهة الصفرية تتجدّد مع نهاية كل فترة حكم في البلاد، وتستنزف القدرات والجهود
>
> غابت المحكمة الدستورية التي انهارت مع النظام العسكري مطلع التسعينيات ولم تنجح جهود إعادة تشغيلها

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611442047 - 009611567794
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads